تحديث وتطوير الاقتصاد المصرى بين الاقتصادات العالمية والتوجهات الاستراتيجية بعيدة المدى

دكتـور/ أبـو هنطـش عبـد المجـيـد أحمـد
خبـير اقتصادى/ استشارى الدراسات الاقتصادية
عضو مجلس الإدارة للجمعية المصرية للاقتصاد
السياسى والإحصاء والتشريع
بريد إلكترونى: huntesh_3@hotmail.com

ملخـص البحـث

تشـير جوانـب التحليل والتقييم الموضحة فى فصول هـذا البحث.. إلى تأخر الاقتصاد المصرى فى العديد من المؤشـرات المتعلقة بالنمو الاقتصادى والاسـتثمار، والتنافسـية على المسـتوى العالمـى.. الأمر الـذى أدى إلى تأخره عن اللحاق بركـب الاقتصادات الصناعية المتقدمة، وبعـض الاقتصادات الناهضة التى انتقلت إلى مرحلة التنمية الاقتصادية المتقدمة التى يقود الاقتصاد خلالها عناصر التحديث والتجديد والابتكار..

الاقتصـادات العالميـة بما فيها الاقتصاد المصرى.. تعمل ضمـن بيئة عالمية تتأثر – فى الأسـاس – بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والمالية والاستثمارية، على المستوى العالمى، إضافـة إلى أن هذه الاقتصادات العالمية تعمل اسـتنادًا إلى توجهات السياسـة الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطنى.

ومع تزايد العولمة الاقتصادية وتحرير المبادلات الدولية فى اقتصاد عالمى يزداد انفتاحًا وتكاملاً.. تزاد أهمية الوقوف على الآثار الاقتصادية لبعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسية؛ الاسـتثمار بشقيه الثابت المحلى الإجمالى والاسـتثمار الأجنبى المباشر، والوضع التنافسى للاقتصـاد المصرى بين الاقتصـادات العالمية، والنمو الاقتصـادى، الناتج الصناعى.. على مسيرة وأداء الاقتصاد المصرى.

ويهـدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم الآثـار الاقتصادية لبعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية.. على مسـيرة وأداء الاقتصاد المصرى، واستخلاص أهم المؤشرات المرتبطة بها، والمقارنـة ببعـض الاقتصادات العالمية الأخرى، مع طرح أهم الجوانب الأساسـية الداعمة لإعداد رؤية مسـتقبلية لتطوير وتحديث الاقتصاد المصـرى والانتقال به إلى مرحلة التنمية التى يقود الاقتصاد خلالها عناصر التحديث والتجديد والابتكار.

وتتركز مشكلة البحث فى كيفية تأثير المتغيرات الاقتصادية والاستثمارية، على المستوى الكلى.. فى تحقيق التحسـن والتقدم فى مسـيرة وأداء الاقتصاد المصـرى بالمقارنة ببعض الاقتصـادات العالمية الأخرى. وتحاول الدراسـة الوقوف على جوهر المشـكلة من خلال؛ تقييم أداء المتغيرات الاقتصادية والاسـتثمارية. ومدى انعكاس جهود التنمية على تحسـن قدرة الاقتصاد المصرى.

وقد تم اسـتخدام منهج اسـتقراء وتحليل البيانات والمعلومـات المتاحة حول الاقتصاد المصرى والاقتصادات العالمية، وتم الاعتماد على الأسـلوب الاستنباطى، حيث يتم دراسة المشكلة من جوانبها المختلفة.

وفى سـبيل إعداد هذا البحث، تم الاسـتناد على وثائق الإحصاءات المنشـورة محليًا وعالميًا، حول المتغيرات الاقتصادية.. مع إعمال خبرة الباحث فى التحقق من دقة وسلامة الإحصاءات المنشـورة، حتى تأتى الدراسة ونتائج البحث معبرة بصدق – إلى حد كبير – عن حالة الاقتصاد المصرى.

وقد شمل البحث خمسـة فصول، تناولت النمو الاقتصادى والوضع التنافسى للاقتصاد المصرى وواقع الاستثمار الكلى (الاستثمار المحلى والأجنبى المباشر) وتطوره الكمى وتأثيره فى الاقتصاد الوطني، والتوجهات الأساسـية الداعمة لإعداد ووضع رؤية مستقبلية لتطوير وتحديث الاقتصاد المصرى، وفى نهاية البحث تم إرفاق السيرة الذاتية للباحث.

تقـــديم

اســتجابة للدعوة الكريمة التى وجهت إلىَّ من رئاســة وأمانة مؤتمــر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع السابع والعشرين المنعقد بمدينة القاهرة خلال الفترة (٢٦ – ٢٧/ ٦/ ٢٠١٣م) للمشاركة فى المؤتمر والتحدث أمام المؤتمر حول موضوع «تحديث وتطوير الاقتصاد المصرى بين الاقتصادات العالمية والتوجهات الاستراتيجية بعيدة المدى».

ومن منطلق الحرص على المشــاركة الفعالة فى دعم جهود مســيرة التحديث والتطوير، بالمفهوم الشامل للإصلاح الاقتصادى والتنمية التكنولوجية فى الاقتصاد المصري. فقد قمت بإعــداد الورقة البحثية المرفقة بعنوان: «تحديث وتطوير الاقتصاد المصرى بين الاقتصادات العالمية والتوجهات الاستراتيجية بعيدة المدى».

ولقــد حرصــت كثيراً على تناول هــذا الموضوع، المرتبط بجهــود التحديث والتطوير، بأســلوب يمكن معه استقراء المؤشرات والأرقام فى إطار منظومة معلومات متكاملة، بحيث يتم الاســتنتاج والاســتدلال بأســلوب علمى تطبيقى، بهدف التعرف على واقع الاقتصاد المصــرى، والمقارنــة ببعض الاقتصادات العالميــة الناهضة والأخــرى النامية.. من حيث مؤشرات الأداء الاقتصادى والعناصر الرئيسية المكونة لها.

تضمنــت الورقة مجموعة من المؤشــرات حــول الأداء الاقتصادى والعناصر الرئيســية المرتبطة بــه للاقتصاد المصرى وبعــض الاقتصادات الناهضة، وأيضــاً لبعض الاقتصادات العربية لعامى (٢٠١٠/٢٠١١، ٢٠١١/٢٠١٢) هذه المؤشــرات تعكس مدى التقدم فى أداء الاقتصاد الكلي، وتعكــس التقدم الصناعى والتطوير التكنولوجى لهذه الاقتصادات وغيرها من الاقتصادات العالمية الأخرى.

كمــا تضمنت الورقة بعــض التوجهات الاســتراتيجية بعيدة المــدى لتطوير وتحديث الاقتصاد المصرى، وأيضاً بعض التوجهات الرئيســية الداعمة لإعداد رؤية مستقبلية لتطوير الاقتصاد الوطنى.

ناقشــت الورقة موقع الاقتصاد المصرى وبعض الاقتصادات العالمية، من حيث مستوى تنافسية النمو وعناصرها الرئيسية وترتيب هذه الاقتصادات حسب مؤشر تنافسية النمو «The GCI» (Growth Competitiveness Indes) للأعــوام (٢٠٠٩/٢٠١٠، ٢٠١٢/٢٠١٣)

والمؤشـرات الفرعية المكونة له المستخدمة بمعرفة المنتدى الاقتصادى العالمى «The World Economic Forum (WEF)»، إضافـة إلى اسـتخدام بعض المؤشـرات الأخرى المرتبطة بالواقع الاقتصادى، مثل مؤشـر تدفق الاسـتثمار الأجنبى المباشر، ومؤشر متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية، ومؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى، ومؤشـر الأداء الصناعى التنافسـى، ومؤشـر التقدم التكنولوجى، ومعدلات نمو الاقتصاد الوطنى، والصادرات والواردات والميزان التجارى، المتضمنة فى مؤشرات التنمية العالمية الصـادرة عن المؤسسـات الدولية بتاريخ ٢٠١١م، ٢٠١٢م، وفـى تقرير التنمية الصناعية العالمى ٢٠٠٩م الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «UNIDO»، وإحصاءات التمويـل الدوليـة الصادرة عن البنك الدولى فـى ٢٠١١م، ٢٠١٢م، ٢٠١٣م والإحصاءات الصناعية الصادرة عنها. وتقرير التنمية البشـرية ٢٠١٢م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائـى «UNDP»، والمقارنة مع بعض الاقتصادات الناهضة التى حققـت تحسـناً فى مؤشرات الأداء الاقتصادى وفى العناصر الرئيسية المكونة لها.

تضمنت الورقة الإشارة إلى أن جهوداً جبارة مكثفة يجب أن تتم فى إطار رؤية مستقبلية واسـتراتيجية التنمية بعيدة المدى لتطوير وتحديث الاقتصاد المصرى، تنطوى على ضرورة إحـداث تحول فى الاقتصاد المصـرى ونقلة نوعية فى الأداء الصناعـى التكنولوجى، مع تكثيف الجهود لفتح أسواق جديدة للسلع المصرية.. بما يؤدى إلى حدوث إنقلاب فى رصيد الميزان التجارى فى المدى المتوسط، وعلى الأقل السعى – فى المدى القصير – إلى تخفيض ملموس فى عجز الميزان التجارى المصرى.

وتضمنت الورقة أيضاً، فى نهايتها، بعض التوجهات الداعمة لإعداد رؤية مسـتقبلية لتطوير وتحديث الاقتصاد المصرى، التى تم اسـتخلاصها من خلال عرض وتقييم جوانب وعناصـر الأداء الاقتصادى للاقتصاد المصرى وبعض الاقتصادات النامية الأخرى (الناهضة) المشار إليها فى هذه الورقة.

وليس من الصعب إمكان الاستدلال من خلال استقراء المؤشرات والأرقام الواردة فى هذه الورقة، والتى تشكل فيما بينها مجموعة متكاملة ومترابطة.. على أن الاصلاح الاقتصادى بالمفهوم الشامل والتنمية التكنولوجية وتحديث وتطوير الصناعة المصرية، يجب أن يوضح فـى المركز مـن الاهتمام والتركيز، مع السـباق المحموم بين جميـع الاقتصادات لامتلاك

التكنولوجيا الصناعية المتقدمة والعقول التى تتميز بها، بهدف تحسين الانتاجية والنمو والتنافس فى الأسواق العالمية، هذا فى الوقت الذى تشتد فيه المنافسة بين الاقتصادات العالمية.. فى إطار تنافسى اقتصادى على الاستثمارات والانتاج والأسواق. وأن البداية الطبيعية لهذا الاهتمام والتركيز ووضع استراتيجيات وسياسات طويلة المدى للإصلاح والتحديث والتطوير فى جميع المجالات المشار إليها.. هى تقييم الوضع الراهن لعناصر الأداء الاقتصادى المذكورة ولعناصر مستوى الأداء الصناعى التنافسى، والتقدم التكنولوجى. مع الأخذ فى الاعتبار أن التحديات المرتبطة بتسريع التقدم التكنولوجى سوف تؤثر بقوة فى التنمية الصناعية.

وبهدف شمولية وتكامل الاستفادة من استقراء المؤشرات والتقييم والاستدلال.. فقد رؤى عرض مؤشرات الأداء الاقتصادى والعناصر المكونة لها لبعض الاقتصادات الناهضة، والتى جاءت فى الصدارة من حيث تنافسية النمو والانفاق على البحث والتطوير ومستوى التطوير التكنولوجى، على الوجه المبين فى هذه الورقة.

آمل أن تتحقق الفائدة المستهدفة من تقديم وعرض هذه الورقة البحثية، وما تتضمنه من بيانات ومؤشرات وتحليلات وتوجهات.

إعداد وتقديم

الخبير الاقتصادى

دكتور/ أبو هنطش عبد المجيد أحمد

عضو مجلس الإدارة / الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع

الفصـــل الأول

مقدمـــة أساسيـــة ونمو الاقتصاد العالمى

توالت على الاقتصاد العالمى العديد من المشكلات والمخاطر التى ضربت جوانب الاقتصاد العالمى الحقيقى منذ ما قبل الكســاد العظيــم «Great Depression» فى ثلاثينيات القرن الماضــي، وكارثة دول ســتريت فى عــام ١٩٢٩ التى ترنح من هولهــا الاقتصاد الأمريكى وعــم بلاؤهــا جميع بلاد العالم، ومــرورًا بفترة ما بعــد الحرب العالميــة الثانية، وظهور ما أطلــق عليه فى ذلك الوقت «العقيدة الاقتصادية الجديدة»، والتى أجمع العديد من كبار الاقتصاديين والأبحاث المنشورة على المستوى العالمي، أن عالم الاقتصاد الأمريكى «Milton Friedman» الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد، كان له تأثير قوى فى إرســاء أســس هذه العقيدة الاقتصادية الجديدة[1]، ومرورًا أيضًا بأزمة ديون أمريكا اللاتينية فى ثمانينات القرن الماضي، وأزمة الاقتصادات الآســيوية التى ضربت النظام المصرفى العالمى فى عامى ١٩٩٧م، ١٩٩٨م، وإنهيــار أســواق المال العالميــة، وانتهاءاً بالأزمة الماليــة العالمية التى اندلعت فى بدايات عام ٢٠٠٨م وضربت جوانب الاقتصاد العالمى بقوة.

وتُشــير التقاريــر والبيانات الصادرة عن المنظمات الدوليــة مؤخرًا، إلى توقع إرتفاع نمو الاقتصادى العالمى خلال عام ٢٠١٣، حيث انحسار العوامل الأساسية المتسببة فى ضعف النشاط العالمى.

وحيث حذرت التقارير الصادرة مؤخرًا، أيضاً، من أن الاقتصاد العالمى يتعرض لمخاطر كبــيرة ناتجة عــن أزمة الديون الأوربية والإفراط فى التقشــف المالى فى بعض الاقتصادات الصناعية الكبرى.

وحيــث تُشــير التقديرات الأولية (التــى تمت مؤخرًا) لمعدل نمــو الاقتصاد العالمى فى عــام ٢٠١٢ بنحــو (٣,٢٪) وفى الاقتصــادات المتقدمة بنحــو (١,٢٪)، وفى الاقتصادات الناهضــة والناميــة بنحــو (٥,١٪)، والنمو فى التجــارة العالمية (ســلع وخدمات) بنحو

---

(١) راجع فى ذلك: بحث بعنوان الأزمة المالية العالمية من منظور اقتصادي، التداعيات وسبل المواجهة، مع الإشارة إلى حالــة الاقتصاد المصــرى أعده وقدمه الدكتور/ أبوهنطش عبدالمجيد أحمد، إلى النــدوة الاقتصادية المنعقدة فى المركز الثقافى المصرى فى مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية فى يناير/ ٢٠٠٩.

(٢,٨٪) وهـذه التقديرات جميعها جـاءت منخفضة كثيرًا عن المعدلات المتحققة فى عامى ٢٠١٠/ ٢٠١١ [١].

كمـا أن المخـاوف المتصاعدة عالميًا من الأخطار المترتبة على إجـراء الحمائية التجارية "Trade Protectionism" التـى تنتهجهـا بعـض الاقتصـادات الصناعيـة الكـبرى والاقتصادات الناهضة[٢].. التى تتزايد بشـكل كبير فى الاقتصاد العالمى.. من شـأنها أن تؤثر بقوة على النمو الاقتصادى، وتؤدى أيضًا إلى إبطاء تعافى الاقتصاد العالمى.

ومـع تفجر الأزمـة المالية العالمية منـذ منتصف عـام ٢٠٠٨م وتداعياتها التى ضربت جوانـب الاقتصـاد العالمـى الحقيقى... ومع ما تكشـف من خلل فى نظـم الرقابة المالية العالميـة، وضعف الرقابة على الجهـاز المصرفى العالمي، لدى بعض الاقتصادات الصناعية الكبرى، والإنهيارات التى أصابت أسـواق رأس المال، والأخطار التى نجمت عن التوسع فى سـوق المشـتقات ونظم التوريق[٣].. فقد حرصت بعض الاقتصادات العالمية على اتخاذ إجراءات وتدابير ووسـائل عديدة لحماية المنتج المحلى وحماية الصناعة من إغراق السوق المحلى بالسـلع والخدمات، التى قد تؤدى إلى غلق صناعات ونشـاطات ومنشـآت وطنية كثيرة ناشئة لم تصل بعد إلى مستوى الكفاءة الإنتاجية الذى يمكنها من المنافسة فى السوق المحلى والعالمى.

إن الواقـع الجديد للاقتصـاد العالمي، قد فرض دورًا واعـدًا للاقتصادات الناهضة فى تشـكيل الخريطة الاقتصاديـة الجديدة.. وأفسـحت الاقتصادات المتقدمـة المجال لهذه الاقتصادات الناهضة للمشاركة فى التفكير فى الخروج من الأزمة المالية العالمية وتداعياتها التـى تؤلم وتوجـع جوانب الاقتصاد العالمـى، ومن بين هذه الاقتصـادات الصين والهند

---

(١) راجع فى ذلك: International Monetary Fund, April (٢٠١٣)

(٢) راجـع فـى ذلك: بحـث « الأخطار المرتبة على إجـراء الحمائية التجارية التى تنتهجهـا بعض الاقتصادات الصناعيـة الكبرى والاقتصـادات الناهضة، على تعافى الاقتصاد العالمى من آثار الأزمـة المالية العالمية التى اندلعت فى منتصف عام ٢٠٠٨»، إعداد وتقديم دكتور/ أبوهنطش عبدالمجيد أحمد، للمنتدى الاقتصادى الثقافى «بامحسون الثقافي» الرياض – المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠م.

(٣) سـوق المشـتقات «Derivatives Market» أحد أهم أجزاء السـوق المالى العالمي، وقـد زادت أهمية الأوراق المتداولة فى هذا السوق، وكذلك تنوع وتنافس المؤسسات المالية المتاجرة والمستثمرة فى هذه الأوراق، وتضم تشكيلة واسعة مـن العقود المالية تتراوح بين العقود المسـتقبلية، والعقود الآجلة، وعقود المبـادلات وعقود الخيارات، أو مزيج من هذه العقود.

والبرازيل والمملكة العربية السعودية واقتصادات نامية أخرى. ولم تعد مجموعة الاقتصادات السبعة الكبرى[1] قادرة على الانفراد بإدارة الاقتصاد العالمى وتقرير ما تشاء منفردة.

وإدراكًا – فـى المرحلـة الراهنة – لـدى خطورة بعض أهم التداعيـات التى صاحبت الأحـداث الراهنة لمسـيرة الاقتصـاد المصرى، تلـك التداعيات التى كشـفت العديد من السـلبيات والمشكلات التى تؤلم وتُوجعْ جوانب الاقتصاد الوطنى.. سواءً من حيث خروج بعض الأموال والثروات، وتوقف نشاط التشغيل – ولو جزئيًا – فى بعض قطاعات الإنتاج وقطاعات الخدمات، وتعثر الاسـتثمار الكلى (الأجنبى المباشـر، والمحلى[2].. مما يُحدث أثر سـلبى على الصادرات المصرية للأسواق العالمية، وما يترتب عليه من تزايد الخلل فى الميزان التجاري، وارتفاع معدلات البطالة مما يؤثر على مسيرة الاقتصاد الوطنى.

وأننا نشعر بجسامة مشاكلنا الاقتصادية التى تواجهنا فى كافة مجالات الاستثمار والإنتاج والتمويل وفى الأسواق والتجارة الدولية، وأوضاعنا وظروفنا الاقتصادية والاجتماعية، وأننا جميعًا ندرك بحس عميق ما يجرى وأسـبابه فى الشـأن الاقتصادى العالمى وفى منطقتنا.. كما أن معظم المؤشـرات الاقتصادية التى تصدرها مختلف المنظمات والهيئات الدولية، بل والتى تصدر عن الجهات المحلية.. يسـتدل منها أن الشـأن الاقتصادى المصري، يحتاج إلى جهود جبارة حقيقية على كافة المستويات للنهوض والصعود إلى أعلى بين الاقتصادات الناهضة واللحاق بركب الاقتصادات المتقدمة.

وبالقطـع.. فإن هذا الأمر يتطلب جهودًا شـاملة متكاملة، تتم فـى إطار صياغة رؤية مستقبلية تتخذ كأساس لوضع استراتيجية التنمية بعيدة المدى للاقتصاد المصرى.. استنادًا إلى رصد حقيقى وتقييم شامل للوضع الراهن للاقتصاد المصرى.

---

(١) الاقتصادات الصناعية السـبعة الكبرى: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، كندا. تشكل نحو (١١٪) من سكان العالم فى عام ٢٠١٠م، ويشكل الناتج المحلى الإجمالى لها نحو (٥٠,٣٪) من الناتج المحلى الإجمالى العالمي. ويتدفق منها نحو (٤٨,٧٪) من الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الاقتصادات العالمية..

(٢) راجع فى ذلك، الجداول أرقام (٤)، (٦)، (٧).

الفصـــل الثانـــى

جوانب أساسية فى

تقييم الوضع الراهن للاقتصاد المصرى

أولاً: مؤشرات النمو الاقتصادى:

حقـق الناتج المحلى الإجمالى (بالأسـعار الجاريـة) معدل نمـو (١٢,٦٪) ليبلغ نحو (١٤٧٥,٣) بليـون جنيـه فى عام (٢٠١٢)، مقابل نحـو (١٣٠٩,٩) بليون جنيه فى عام (٢٠١١) ومقارنة بنحو (١١٥٠,٦) بليون جنيه فى عام (٢٠١٠).

وحقـق الناتج المحلى الإجمالى (بالأسـعار الثابتـة) نموًا قدره نحـو (٢,٢٪) فى عام (٢٠١٢/٢٠١١) ليبلـغ نحـو (٨٧٣,١) بليون جنيه، مقارنـة بنحو (٨٥٤,٠) بليون جنيه مقارنة بمعدل نمو حوالى (١,٩٪) فى عام (٢٠١١)[١] بعد أن كان هذا المعدل حوالى (٥,١٪) فى عام (٢٠١٠).

ويعزى انخفاض معدل النمو فى عام ٢٠١١ – بشكل أساسى – إلى الأثر السلبى الناتج عن توقف نشـاط التشـغيل – ولو جزئيًا – فى بعض قطاعات الإنتاج وقطاعات الخدمات وتعثر الاسـتثمار الكلى (المحلى، الأجنبى المباشـر)[٢]، المصاحب لأحداث الثورة المصرية (ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١).

وتشـير البيانـات إلى انخفاض معدلات النمو الحقيقى فى السـنوات ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢ عما كان عليه فى أعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ بسـبب الآثار الناتجة عن الركود الاقتصادى الذى ضرب الاقتصاد العالمى فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٨م.

وتشـير تقديرات المؤسسات الدولية إلى توقع إنخفاض النمو الحقيقى للاقتصاد المصرى إلى (٢,٠٪) فى عام ٢٠١٣.

ويسـتدل من البيانات والمؤشرات المشار إليها[٣] أن النمو الحقيقى للاقتصاد المصرى فى

---

(١) راجع: الجدول رقم (١) والجدول رقم (٣) من هذا البحث.

(٢) راجع: الجداول أرقام (٣)، (٨) من هذا البحث.

(٣) جدول رقم (٣).

عام (٢٠١٢) (٢,٢٪) جاء منخفضًا - بشكل ملحوظ - عن النمو الحقيقى لاقتصادات كل من ماليزيا (٥,٦٪)، والمملكة العربية السعودية (٦,٨٪)، والهند (٤,٠٪)، واقتصادات عديدة أخرى.

وساهم فى تدنى النمو الحقيقى للاقتصاد المصرى - بشكل رئيسى - النمو المنخفض لقطاعات الصناعات التحويلية بمعدل بلغ (٠,٧٪) وهبوط النمو الحقيقى للأنشطة الاستخراجية (بترول - غاز.. أخرى) إلى نحو (٠,١٪) وهبوط النمو الحقيقى لبعض القطاعات الأخرى[١].

وقد ارتفع عجز الميزانية العامة للدولة إلى نحو (١٦٧,٤) بليون جنيه فى عام ٢٠١٢ مقارنة بحوالى (١٣٦,٦) بليون جنيه فى عام ٢٠١١ بزيادة نسبتها حوالى (٢٢,٥٪) وكان عجز الميزانية حوالى (٤١,٩) بليون جنيه فى عام ٢٠٠٧.

وتشكل نسبة عجز الميزانية العامة للدولة حوالى (١١,٣٪) من الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الجارية) مقابل حوالى (١٠,٤٪) فى عام ٢٠١١ وكانت هذه النسبة حوالى (٥,٩٪) فى عام ٢٠٠٧[٢].

وقد ارتفع حجم الدين العام المحلى إلى حوالى (١١٢٩,٠) بليون جنيه فى عام ٢٠١٢ مقارنة بحوالى (٩٣٢,٥) بليون جنيه فى عام ٢٠١١ بمعدل زيادة نسبتها حوالى (٢١,٠٪)[٣].

وتشكل نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الجارية) حوالى (٧٣,٢٪) فى عام ٢٠١٢ مقابل نسبة (٦٨,٠٪) فى عام ٢٠١١[٤].

ونشير هنا، إلى أن ارتفاع مستوى الدين العام، يصاحبه ارتفاع معدلات الفائدة فى الاقتصاد الوطنى، مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة تمويل نشاطات الأعمال، وهذا يؤثر بالسالب فى الاستثمارات الخاصة التى تشكل نسبة عالية فى نمو الاقتصاد. وفوق هذا، فإن ارتفاع مستوى الدين العام من شأنه أن يضع السلطات القائمة على شئون الاقتصاد والمال والاستثمار تحت ضغط زيادة الضرائب، الأمر الذى قد ينتج عنه بعض الخلل فى أنشطة الأعمال. وبالإضافة إلى هذه التأثيرات التى تحدث للاقتصاد، على المدى القصير، من جراء الارتفاع الكبير فى الدين العام... فإن ارتفاع الدين العام (يؤثر) يصطدم بتنافسية الاقتصاد

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - القاهرة - مصر فى أرقام (٢٠١٣).

(٢) بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الجارية.

(٣) راجع الجدول رقم (٣) من هذا البحث.

(٤) راجع الجدول رقم (٢) من هذا البحث.

الوطنى بين الاقتصادات العالمية ويؤثر عليها بالسالب، ويؤثر أيضًا على نمو الاقتصاد فى المستقبل.

بصفة عامة، فإن تأثير الدين العام على مستوى تنافسية الاقتصاد الوطنى – يعتمد بشكل كبير – على كيفية توجيه إنفاقه واستثماره داخل قطاعات الاقتصاد. والدين العام، يمكن أن يؤدى إلى تحسن تنافسية الاقتصاد الوطنى، إذا تم توجيهه واستخدامه لتمويل الاستثمارات التى تؤدى بالفعل إلى تحسن الإنتاجية، مثل تطوير نشاطات البحث العلمى وتطوير وتحسين أداء الموارد البشرية.

وعليه، يجب فحص مكونات الدين العام وتحليلها.. وإصلاح هيكل الدين العام وتتبع مسارات توجيه واستخدام الدين العام، ولا ضير فى ذلك.. حيث مواجهة قضايا الدين العام والتوصل إلى حلول عملية لها هو من صميم مهام السلطات القائمة على شئون الاقتصاد والمال والاستثمار فى مصر، وهذا أفضل – بالقطع – من تركها تتزايد وتوجه إلى مسارات ليست بالضرورة تؤدى إلى تحسن الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد.. ولابد أن ندرك جيدًا، أن الدين العام المرتفع ينطوى على مدفوعات فوائد وخدمة الدين والتى سترتفع نسبة مساهمتها فى الموازنة العامة للدولة، مما يؤدى إلى تخفيض نسبة الاتفاق على القطاعات الاقتصادية والخدمية فى الموازنة.

كما ارتفع عجز الميزان التجارى إلى نحو (١٨٣,١) بليون جنية فى عام ٢٠١١ مقابل نحو (١٤٥,٥) بليون جنية فى عام ٢٠١٠ وبنسبة زيادة معدلها نحو (٢٥,٨٪)[١]. وكانت أعلى نسبة زيادة فى عجز الميزان التجارى (١٣٦٪) فى عام ٢٠٠٨، ويُعزى هذا بشكل رئيسى إلى الآثار الناتجة عن الأزمة المالية العالمية التى ضربت الاقتصاد العالمى فى منتصف عام ٢٠٠٨.. على حجم التجارة الدولية.

وقد بلغت نسبة عجز الميزان التجارى إلى الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الجارية) نحو (١٤,٠٪) فى عام ٢٠١١ مقابل (١٢,٦٪) فى عام ٢٠١٠ وكانت هذه النسبة حوالى (٨,٦٪) فى عام ٢٠٠٧.

وتأتى هذه المؤشرات والأرقام المبينة، التى يستدل منها على تزايد الخلل فى منظومة مسار نمو الاقتصاد المصرى.. متوافقة إلى حد كبير مع المؤشرات الصادرة من المؤسسات الدولية[٢].

(١) راجع : مصر فى أرقام ٢٠١٣ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

(٢) راجع فى ذلك: الجدول رقم (٨).

حيث جاء ترتيب الاقتصاد المصرى فى الرقم (١٠٢) بين (١٤٤) اقتصادات عالمية حسب مؤشرات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (GDP Per Capita) للعام (٢٠١١). كما جاء ترتيب الاقتصاد المصرى متأخرًا كثيرًا عن العديد من الاقتصادات العالمية، حسب متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية، مثل تركيا، وماليزيا، والبرازيل، والمملكة العربية السعودية، وكوريا، واقتصادات عديدة أخرى. وتأخر ترتيب الاقتصاد المصرى كثيرًا (حسب مؤشر التنافسية العالمى وعناصره الرئيسية) عن الاقتصادات الناهضة والعديد من الاقتصادات النامية.

ويستدل من البيانات والمؤشرات المشار إليها المتعلقة بانخفاض النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالي، وارتفاع عجز الميزانية العامة للدولة وتزايد نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالي، والتزايد المستمر فى الدين العام المحلى وارتفاع نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى، والتزايد فى عجز الميزان التجارى.. كل هذا يستدل منه على التزايد فى خلل المنظومة المتعلقة بمسار النمو والتنمية للاقتصاد المصري.

فإذا أضفنا إلى ذلك، التراجع والانخفاض الواضع فى استقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر وما يصاحبه من تقنيات صناعية متقدمة High-Technology سواء التراكم الاستثمارى أو رأس المال الثابت) وضعف نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية (MVA Per Capita) وتدنى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (GDP Per Capita) والهبوط الكبير فى مؤشرات الأداء الصناعى التنافسى والبحث العلمي، بين الاقتصادات العالمية (كما سيرد ذكره فى الفصول التالية من هذا البحث)... لاتضح لنا فداحة وضخامة المشكلة الاقتصادية، والخلل الكبير فى مسيرة الأداء الاقتصادى والمالى والاستثمارى على مستوى الاقتصاد المصرى بين الاقتصادات العالمية.

ويستدعى ذلك، بالضرورة، البحث عن حلول غير عادية لهذا الوضع غير العادي، الذى يمر به المسار الاقتصادى المصري.

لقد تنبهت العديد من الاقتصادات العالمية الناهضة منذ سنوات ومن خلال الرصد والتحليل والتقييم الحقيقى لواقع هذه الاقتصادات.. وشرعت منذ فترة فى بناء الاستراتيجيات الوطنية للنهوض باقتصاداتها بين الاقتصادات العالمية.

والاقتصادات التى نهضت نتيجة إعداد وتطبيق الرؤية المستقبلية الشاملة هى، المملكة العربية السعودية، والصين، والهند، وماليزيا، وتركيا، كما أن الصين ومنذ عام ١٩٧٨م

قامت بإعداد رؤية مستقبلية شاملة عبارة عن برنامج تدريجى تجريبى وحققت نجاحات من أعظم النجاحات على مستوى العالم. وقامت الهند بإعداد برنامج عام ٢٠٠٤م أطلق عليه "برنامج بناء الهند" وخصصت مبالغ ضخمة لتنفيذ هذا البرنامج، كما قامت بتطويره فيما بعد. أما المملكة العربية السعودية فقد شرعت فى إعداد رؤية مستقبلية عام ٢٠٠٢ وقامت باستقطاب علماء وخبراء وطنيين سعوديين من ذوى الكفاءات العالية، ومن مختلف أنحاء العالم، حيث شارك فى إعداد الرؤية المستقبلية لتطوير الاقتصاد السعودى الخبراء والعلماء الوطنيين من المملكة العربية السعودية ومن بعض الدول العربية والمنظمات الدولية.

وقد كان لى الشرف بالمشاركة فى إعداد الرؤية المستقبلية لتطوير الاقتصاد الوطنى السعودي، والمساهمة الفعَّالة فى متابعة تنفيذ خطط التنمية وتقييم الأداء[1].

وقامت هذه الاقتصادات العالمية بإعداد الرؤية المستقبلية واستراتيجية التنمية بعيدة المدى، وفق منهجية علمية تطبيقية للنهوض باقتصاداتها بين الاقتصادات العالمية وحققت نجاحات ملموسة[2].

ثانيًا: الاستثمار فى الاقتصاد المصرى:

١- الاستثمار الوطنى (رأس المال الثابت الإجمالى):

الاستثمار (Investment) أحد العناصر الأساسية الحاكمة للتقدم والتحديث والنمو. وأن بناء القدرات والطاقات الإنتاجية وتحديثها على مستوى الاقتصاد الكلى والقطاعى وعلى مستوى المنشآت الصناعية الوطنية، يستند – بشكل أساسى – إلى نمو الاستثمارات (كمًا ونوعًا).

وتسارع جميع الاقتصادات العالمية – وفق استراتيجيات وسياسات طويلة المدى – إلى جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية بما تجلبه من تقنيات متطورة مع أحدث فنون الصناعة وطرق التصنيع المستحدثة.

ولعل من أهم ما تحدثه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إيجابيات هو نقل التقنية التى تؤدى إلى تحسن نمو الإنتاجية، والذى يمكن أن يتم – بشكل أساسى – عبر برامج

---

(١) من خلال عملى خبير اقتصادى لدى وزارة الاقتصاد والتخطيط، بالمملكة العربية السعودية فى الفترة من (١٩٨٨ – ٢٠٠٥) وأيضًا، مستشار اقتصادى بالبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة لدى الوزارة فى الفترة من (٢٠٠٥ –٢٠١٠م).

(٢) راجع فى ذلك: الجداول أرقام (٣، ٥، ٧، ٨).

التخصيص، وأيضًا من خلال اتفاقيات الاستثمار الدولية (International Investment Agreements "IIAS")، إضافة إلى إمكان تحسين القدرات التنافسية للاقتصاد الوطنى فى الأسواق العالمية.

إن الاستثمار الأجنبى المباشر، يجلب - خلافًا لرأس المال - العديد من المدخلات الصناعية، مثل التقنيات المتطورة والمستحدثة، والمهارات المتقدمة عالية الخبرة والمستوى، وأحدث فنون الصناعة والتقنيات الإدارية، وإمكان النفاذ إلى الأسواق الدولية[1].

وتظل الاستثمارات الوطنية (الاستثمار المحلى)، تشكل النسبة العالية فى إجمالى الاستثمار[2]، والاستثمارات الأجنبية مكملة وداعمة للاستثمار الوطن.. إن الأمر الذى يعوَّلْ عليه - فى الأساس - من جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.. هو نقل التقنية الصناعية العالية المصاحبة لهذا الاستثمار، واستجلاب أحدث فنون الصناعة ونظم التشغيل والإدارة المتطورة.. بحيث يؤدى ذلك إلى تحسين وتطوير كفاءة الأداء والإنتاجية فى الاقتصاد الوطنى.

وقد بلغ تكوين رأس المال الثابت المحلى الإجمالى (١٦٢,٩) بليون جنيه (بالأسعار الثابتة) فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ بنسبة انخفاض حوالى (٢,١٪) عن العام ٢٠١٠/٢٠٠٩م، وبانخفاض نسبته حوالى (٩,١٪) عن عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧[3].

وبلغت الاستثمارات (بالأسعار الجارية) فى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (١٩٧,١) بليون جنيه بنسبة انخفاض حوالى (١,٢٪).. ويعزى هذا الانخفاض - بشكل رئيسى - إلى اندلاع الأزمة المالية العالمية التى ضربت الاقتصاد الحقيقى حول العالم بقوة فى منتصف عام ٢٠٠٨.

وقد عاودت الاستثمارات المحلية الانخفاض مرة أخرى فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ بنسبة حوالى (١,٢٪) مقارنة بالعام الذى قبله ٢٠١٠/٢٠٠٩ لتصل إلى نحو (٢٢٩,١) بليون جنيه فى عام ٢٠١١/٢٠١٠... ويرجع هذا الانخفاض - بشكل رئيسى - إلى أحداث الثورة المصرية (ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١)، حيث ترقب حالة الاستقرار والأحداث التى تزامنت مع

---

(١) راجع فى ذلك: بحث الاستثمار الأجنبى المباشر وتطوره التشريعى وتأثيره على الاقتصاد المصرى أعده وقدمه دكتور أبو هنطش عبد المجيد، فى الاحتفالية المقامة بمناسبة مرور مائة عام على إنشاء الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع فى (٢٠٠٩/١٠) القاهرة.

(٢) راجع الجدول رقم (٦) بنهاية هذا البحث.

(٣) راجع: الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠١٢/٩، وزارة التخطيط - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

بدايــة الثورة وما تلاها من أحداث أثرت بشــكل ملموس على حركة الاســتثمارات الكلية بالسالب.

٢ - الاستثمار الأجنبى المباشر (التطور الكمى وتأثيره فى الاقتصاد المصرى):

العلاقة بين تدفق الاســتثمار الأجنبى المباشر «Foreign Direct Investment (FDI) Inflows» ونقل التقنية «Technology Transfer» إلى الاقتصاد الوطنى علاقة وثيقة. وأن أهم ما تحدثه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هو نقل التقنية التى تؤدى إلى تحسين ونمو الإنتاجية، والذى يمكن أن يتم – بشكل أساسى – من خلال اتفاقيات الاستثمار الدولية، إضافة إلى تحسين القدرات التنافسية للاقتصاد الوطنى فى الأسواق العالمية.

وتظل الاســتثمارات المحلية تشكل الأساس (النســبة العالية) فى إجمالى الاستثمار[1]. والاستثمارات الأجنبية مكملة وداعمة للاستثمار الوطنى، ولم تزد نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر المتدفق إلى الاقتصاد الوطنى عن (٢٥,٨٪) من الاستثمار المحلى (رأس المال الثابت الاجمالــي) فــى عام ٢٠٠٨ انخفضــت إلى (١٥,٨٪) فــى عــام ٢٠١٠ وانعدمت فى عام ٢٠١١. وكما ســبقت الإشــارة، فإن الأمر الذى يُعَوَّ لْ عليه – فى الأســاس – من جذب واســتقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشــرة... هو نقل التقنية الصناعية العالية المصاحبة لهذا الاستثمار، واستجلاب أحدث فنون الصناعة ونظم التشغيل والإدارة المتطورة.. بحيث يؤدى ذلك إلى تحسين وتطوير كفاءة الأداء والإنتاجية فى الاقتصاد الوطنى.

ويقينًــا، فــإن قــدرة الاقتصــاد الوطنــى علــى تعظيــم الاســتفادة مــن اســتقطاب الاســتثمار الأجنبــى، للنهــوض بالوضــع الاقتصــادى والاســتثماري... إنمــا يســتند – فى الأساس – إلى قدرة الاقتصاد الوطنى على تكوين القدرات والخبرات العلمية من العلماء والمتخصصين، وأيضًا بناء استراتيجية استثمارية شاملة ضمن تطوير الاقتصاد المصرى تستند – فى الأساس – إلى رؤية مستقبلية واستراتيجية للتنمية بعيدة المدى للاقتصاد الوطنى.

بمعنــى آخر، فإن البنية الأساســية العلمية والقواعد الصناعيــة، وبناء الكوادر العلمية فى إطار تطوير الموارد البشــرية.. جميعها تشــكل عناصر أساســية فى القدرة على تكثيف الاســتفادة من استقطاب الاستثمار الأجنبى المباشــر فى جميع القطاعات المكونة للاقتصاد الوطنى.

---

(١) راجع فى ذلك: الجدول رقم (٦) بنهاية هذا البحث.

وتشـير بيانات الجدول رقم (٤) بنهاية هذا البحث إلى بلوغ الاستثمار الأجنبى المباشر المتدفق إلى الاقتصاد المصرى أقصاه فى عام ٢٠٠٧م فقد بلغ نحو (١١,٦) بليون دولار أمريكي. بدأ يتناقص بنسب متزايدة فى الأعوام التالية إلى أن انعدم فى عام ٢٠١١. فقد انخفض إلى نحو (٩,٥) بليون دولار فى عام ٢٠٠٨ وإلى نحو (٦,٧) فى عام ٢٠٠٩، وإلى نحو (٦,٤) بليون دولار فى عام ٢٠١٠ بنسب انخفاض قدرها (١٨,١٪)، (٤٢,٢٪)، (٤٤,٨٪) مقارنة بعام ٢٠٠٧. ويعزى هذا الانخفاض – بشـكل أساسى – إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التى اندلعت فى منتصف عام ٢٠٠٨. ويأتى انعدام اسـتقطاب الاسـتثمار الأجنبى المباشر إلى الاقتصاد المصرى فى عام ٢٠١١ بسـبب أحداث الثورة المصرية (ثورة يناير ٢٠١١) وما تلاها من أحداث مؤثرة فى الاستثمار الكلى بشقيه المحلى والأجنبى المباشر.

كما أن تراكم الاسـتثمار الأجنبى المباشر المتدفق إلى الاقتصاد المصرى بلغ نحو (٧٢,٦) بليـون دولار فى عام ٢٠١١ جاء متأخرًا بشـكل كبير عن العديد من الاقتصادات الناهضة والنامية، مثل الصين (٧١١,٨) بليون دولار، البرازيل (٦٦٩,٧) بليون دولار، وسـتغافورا (٥١٨,٦) بليون دولار، والهند (٢٠١,٧) بليون دولار والمملكة العربية السـعودية (١٨٦,٩) بليـون دولار، وتركيـا (١٤٠,٣) بليون دولار، وجاء متأخرًا كثـيرًا عن اقتصادات كل من كوريا وماليزيا والإمارات العربية المتحدة، واقتصادات عديدة أخرى.

مع العلم أن الاقتصاد المصرى حسـب هذا المؤشـر (تراكم الاسـتثمار الأجنبى المباشـر المتدفـق إلى الاقتصـاد العالمـى)، كان متقدمًـا على العديـد من الاقتصـادات العالمية فى عـام ١٩٩٠م مثل الاقتصـاد الماليزى، والكـورى، والهندى، والإمـارات العربية المتحدة ومعـادل تقريبًـا للاقتصـاد التركـى. ويأتى هـذا التأخـر للاقتصاد المصرى حسـب هذا المؤشـر متوافقًـا مع تأخر ترتيب الاقتصـاد المصرى بين الاقتصـادات العالمية إلى الترتيب رقـم (٧٥) بـين (١٤٤) اقتصـادات عالمية حسـب مؤشـر (الاسـتثمار الأجنبى المباشـر ونقل التقنية)[١]، بينما تقدم الاقتصاد السعودى إلى الترتيب رقم (٨) والاقتصاد الماليزى إلى الترتيب رقم (١٦) والإمارات العربية المتحدة إلى الترتيب رقم (٦)، وسنغافورا إلى الترتيب رقم (٤).

ويسـتدل من تأخر الاقتصاد المصرى حسـب مؤشـرات استقطاب الاسـتثمار الأجنبى المباشـر... علـى الضعف الذى أصاب بيئة الاسـتثمار الكلى ومناخ الاسـتثمار مع ضعف

(١) راجع فى ذلك: The Global Competitiveness Report (GCR) 2012/2013.

فعالية القوانين واللوائح الحاكمة للاستثمار فى الاقتصاد المصري. واستقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر وما يصاحبه من نقل التقنية الصناعية المتقدمة وطرق التصنيع المستحدثة.

الفصل الثالث

الوضع التنافسى للاقتصاد المصري بين الاقتصادات العالمية

أولاً: التنافسية:

التنافسية «Competitiveness» أصبحت فى المركز من الاهتمام فى كل الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء، فى اقتصاد عالمى يزداد انفتاحًا وتكاملاً.

ومع تزايد وتحرير المبادلات الدولية، سارعت جميع الاقتصادات - بدرجات متفاوتة - إلى التنافس على المستوى العالمى.

ومع السباق المحموم بين جميع الاقتصادات، لامتلاك التقنيات الصناعية والعقول التى تتميز بها، بهدف تحسين الإنتاجية والنمو والتنافس فى الأسواق العالمية.. فإن الاقتصاد القائم على المعرفة والذى تقوده عناصر التحديث والتجديد والابتكار، قد تركز غالبًا فى أيدى عدد قليل من الشركات الخاصة الكبرى عبر الحدود الدولية.. مما يجعل من الصعب عزل الاقتصادات الوطنية عن قوى السوق العالمى.

فإذا أضفنا إلى ذلك، ما يحدث من تغيير فى طبيعة النشاط الصناعى العالمى ونمطه، حيث التغير التقنى السريع الذى يؤدى إلى تقليص بعض الأنشطة وظهور أنشطة أخرى.. فإن المنشآت والمؤسسات الوطنية، تواجه منافسة قوية على المستوى العالمي، نادرًا ما تكون قد واجهتها سابقًا.

ويتركز المفهوم العام (فى الغالب) للتنافسية فى مساهمة منتجات الدولة فى الأسواق العالمية، وتُقاس التنافسية بالمعنى الحقيقى بالإنتاجية. وتعتمد الإنتاجية - بشكل أساسى - على قدرة الاقتصاد على الاستخدام الفعَّال للموارد البشرية، وأيضًا الموارد الطبيعية المتاحة.

وتعرف التنافسية، بأنها؛ مجموعة من الأوضاع المؤسسية والسياسات، وعدة عوامل تحدد إنتاجية الاقتصاد الوطنى.

إن مستوى الإنتاجية، بدوره، يحدد مستوى إستدامة حالة الرخاء التى يمكن تحقيقها فى الاقتصاد الوطنى، بعبارة أخرى، الاقتصادات الأعلى تنافسـًيا، تتجه لأن تكون قادرة على تحقيق مستويات عالية من الدخل للمواطنين فى الدولة. والاقتصاد الأعلى تنافسية هو الذى يمكن أن ينمو أسرع فى المدى المتوسط والمدى الطويل.

وهنـاك مجموعـة من المحـددات، تقـود الإنتاجية والتنافسـية للاقتصـاد الوطني، تتركـز في؛ الأوضـاع المؤسسـية، والبنية الأساسـية، وبيئـة الاقتصاد الكلـي، والصحة والتعليـم الأساسـي، وهـذه المحددات تُشـكل المتطلبات الأساسـية ولها الـوزن الأكبر فـى المرحلـة الأولى مـن مراحل التنميـة التـى تقودها العوامـل والمحـددات المذكورة. أمـا المجموعة الأخرى من المحددات المؤثرة فى الإنتاجية والتنافسـية ولها وزن أكبر فى المرحلة الثانية من مراحل التنمية التى تقودها عناصر الكفاءة، فهى تتركز فى التعليم العالى والتدريب، وكفاءة أسـواق السلع وأسـواق العمل، وتطور أسواق المال ومستوى التكنولوجيا المستخدمة، وحجم السوق.

وتتركـز المجموعة الأخـيرة من المحددات فى التجديد والتحديـث والابتكار والريادة العالمية فى الأعمال وهذه تشـكل نسـبة عالية فى الاقتصاد الـذى تقوده عوامل التحديث والتجديد والابتكار (المرحلة المتقدمة من مراحل التنمية).

ونشـير هنـا إلى أن النظريـات الاقتصاديـة وفلسـفة النمـو والتنميـة الاقتصاديـة.. تُعَـوِّل علـى أن مراحـل التنميـة لأى اقتصـاد مـن الاقتصـادات العالميـة، تتركـز فى الآتى:

المرحلة الأولى للتنمية: يقود الاقتصاد خلالها العوامل الأساسية «Factor – Driven» فـى هذه المرحلة، يوصف الاقتصاد أنه يسـتند إلى تحسـن العوامل التى تشـمل الأوضاع المؤسسـية، والبنية التحتيـة، وبيئة الاقتصاد الكلى، والصحة والتعليم الأساسـى. حيث تعتمـد تنافسـية الاقتصاد على مـزج وتكامل هذه العوامل، كمـا أن عناصر العمل والموارد الطبيعية لا تتسم بالمهارات المتقدمة العالية، وأن الشركات تنافس فى الأساس على السعر ومبيعات المنتجات الأساسـية (البضائع الأساسية) ذات الإنتاجية المنخفضة التى تنعكس فى مسـتوى أجور منخفض فى هذه المرحلة، فإن المحافظة على التنافسـية وتحسـينها، تتركز فى البداية على تحسن العوامل الأساسية المشار إليها.

وعندما يصبح الاقتصاد أكثر تنافسية، فإن الإنتاجية تتحسن وتزيد، ويرتفع مستوى الأجور مع التطوير.. عندئذ، فإن الاقتصاد يتحرك فى اتجاه مرحلة التنمية، حيث الاقتصاد يقوده عناصر الكفاءة «Efficiency - Driven».

المرحلة الثانية للتنمية: يقود الاقتصاد خلالها عناصر الكفاءة «Efficiency - Driven» فى هذه المرحلة، فإن التنافسية تستلزم البدء فى تطوير العمليات الإنتاجية أكثر كفاءة.. والتنافسية تزداد يقودها فى ذلك تحسن مستويات التعليم العالى والتدريب الفعَّال، وكفاءة أسواق السلع وتحسين كفاءة أسواق العمل، وتطوير التقنيات (التكنولوجيا المستخدمة)، وإتساع حجم السوق المحلى والأجنبى.

المرحلة الثالثة للتنمية: يقود الاقتصاد خلالها عناصر التحديث والابتكار والتجديد «Innovation - Driven» فى هذه المرحلة، فإن الاقتصاد والشركات... يجب أن تنافس بإنتاج منتجات جديدة مستحدثة تتصف بصفة التفرد والنوعية والجودة العالية، وحيث الأجور ترتفع مع القدرة على الحفاظ على استدامة هذه الأجور العالية والتوافق مع مستوى المعيشة.

ويستند تصنيف أى اقتصاد عالمى ضمن مرحلة معينة من مراحل التنمية الثلاث، إلى المعايير التالية:

(أ) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى «GDP Per Capita» باعتباره متغير أساسى «Proxy Variable» يعكس مستوى الأجور[1].

(ب) قياس مدى اعتماد أى اقتصاد عالمى على العناصر الأساسية التى تقود الاقتصاد والتنمية (التى تركز على المتطلبات الأساسية للاقتصاد).

ويمكن قياس ذلك، بمعيار مساهمة صادرات السلع والبضائع من الموارد الطبيعية (الموارد التعدينية Mineral goods) فى إجمالى صادرات السلع والخدمات فى الاقتصاد الوطني.

ثانيًا: واقع التنافسية فى الاقتصاد المصري:

تُشير التقارير الصادرة عن الهيئات والمؤسسات الدولية إلى وقوع الاقتصاد المصرى فى الترتيب رقم (١٠٧) فى التصنيف العالمى ضمن (١٤٤) اقتصادات عالمية حسب مؤشر التنافسية العالمى[2] فى العام ٢٠١٢/٢٠١٣، بعد أن كان فى الترتيب رقم (٧٠) عام

(١) بسبب صعوبة (عدم توفر) إمكانية المقارنة بين الاقتصادات العالمية حسب مستويات الأجور.

(٢) راجع فى ذلك :

The Global Competitiveness Report (GCR) 2012\ 2013

٢٠١٠/٢٠٠٩ والترتيب رقم (٨١) فى عام ٢٠١١/٢٠١٠.. ويشير ذلك إلى تراجع متصاعد للوضع التنافسى للاقتصاد المصرى بين الاقتصادات العالمية، ويقود هذا التراجع - بصفة أساسية - ترتيب الاقتصاد المصرى حسب المتطلبات الأساسية فى المرتبة رقم (١١٠)، وعناصر تحسين الكفاءة فى المرتبة (١٠١).. بصفة عامة فإن جميع العناصر الأساسية المكونة للمؤشر العام للوضع التنافسى.. جاءت فى مراتب متأخرة جدًا عن العديد من الاقتصادات النامية والناهضة ؛ مثل: اقتصاد المملكة العربية السعودية الذى صعد إلى المرتبة (١٨) فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بعد أن كان فى المرتبة (٢٥) فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، والاقتصاد الماليزى فى المرتبة (٢٥)، والاقتصاد الصينى فى المرتبة (٢٩)، والإمارات العربية المتحدة فى المرتبة (٢٤)..

وفيما يلى أهم العناصر والمتغيرات الأساسية التى ساهمت - بشكل كبير - فى تدنى ترتيب الاقتصاد المصرى حسب الوضع التنافسى العالمي، وأيضًا وقوع الاقتصاد المصرى فى ترتيب متأخر جدًا فى مؤشر التنمية البشرية عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣: [١]

تكامل الجامعات مع قطاعات الصناعة فى البحث والتطوير، تأخر ترتيب الاقتصاد المصرى إلى الرقم (١٢٨) بين (١٤٤) اقتصادات عالمية.

نوعية مراكز البحوث العلمية، تأخر ترتيب الاقتصاد المصرى إلى الرقم (١١٤).

إنفاق الشركات على البحث والتطوير، جاء ترتيب الاقتصاد فى الرقم (١١٦).

جهود الحكومة فى تحسين وتطوير المنتجات ذات التقنية الفنية العالية فى الترتيب رقم (٩٥).

القدرة (طاقة) التجديد والابتكار فى الترتيب رقم (٨٠)

أما فى مجال تنمية الموارد البشرية (قطاعات التعليم الأولى والتعليم العالى والتدريب) فقد جاءت المؤشرات الخاصة، بنوعية التعليم الأولى والنظام التعليمى، والتعليم فى الرياضيات والعلوم، والإدارة المدرسية فى ترتيب متأخر جدًا (١٣٧، ١٣٩، ١٣٩، ١٣٧) على الترتيب بين (١٤٤) اقتصادات عالمية، حسب الوضع التنافسى العالمى.

---

(١) راجع فى ذلك :
Global-Competitiveness Index (GCI) (2012/2013), World Economic Forum.

الفصل الرابع

بعض التوجهات الاستراتيجية بعيدة المدى لتطوير وتحديث الاقتصاد المصرى

عند الشروع فى إعداد استراتيجية بعيدة المدى للإقتصاد الوطنى أو حتى على مستوى الاقتصاد الجزئى (قطاع أو هيئة أو مؤسسة ما..)، فإن الخطوة الأولى تتضمن استحداث وصياغة مجموعة تصورات (أو مجموعة أفكار معينة) تتعلق بالوضع المستهدف الوصول إليه للدولة (أو للاقتصاد الوطني) على المدى البعيد.

وعلى ضوء هذه التصورات والأفكار المستحدثة، يتم تحديد الوضع الذى تتطلع إليه مصر (المستهدف تحقيقه) خلال فترة محددة، ولتكن بنهاية عام ٢٠٢٠م (أو ٢٠٢٥م) أو تاريخ آخر. إن صياغة رؤية مستقبلية «Vision for the future»، تعتبر الخطوة الأساسية فى اتجاه إعداد استراتيجية التنمية بعيدة المدى «Long-Term Development Strategy». هذه الرؤية المستقبلية تعتبر بيان عام لتطلعات جمهورية مصر العربية، ومن المهم جداً تحديد التفاصيل العملية لها. وتعنى الرؤية على وجه التحديد وضع أهداف عامة تنبنى على الخطوة السابقة (التطلعات وتفاصيلها) وتنطوى على توضيح كامل لها[1].

والرؤية المستقبلية تنطوى على أهمية وفائدة كبيرة بسبب أنها تساعد فى تحديد (توضيح) التطلعات المستهدف تحقيقها فى نهاية الفترة الزمنية المحددة، كما أن صياغة الرؤية المستقبلية بوضوح يُعد الخطوة الأولى – كأساس – فى اتجاه إعداد الاستراتيجية بعيدة المدى التى تعتبر – بالضرورة – إطار عام شامل متكامل للعمل المستقبلي.

ويتطلب إعداد الرؤية المستقبلية الشاملة، بالقطع، جهوداً مسبقة تتمثل فى الوقوف على الرؤى القطاعية على مستوى قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (القطاعات الانتاجية وقطاعات الخدمات)، شاملة رؤى هيئات ومؤسسات ومراكز البحوث والتطوير

(١) فى حالة دولة ماليزيا، تضمنت صياغة الرؤية المستقبلية تصور ماليزيا دولة متقدمة فى كافة المجالات بحلول عام ٢٠٢٠. مع تصور مجموعة تحديات استراتيجية أساسية، يتعلق بعضها بالجوانب الاقتصادية ويتعلق بعضها الآخر بالجوانب السياسية والاجتماعية، لقد تطلب تنفيذ الرؤية فى المرحلة الأولى، قيام المتخصصين بإعداد وتجهيز متطلبات الرؤية فيما يتعلق بوضع الأهداف الاقتصادية على المستوى الكلى، وتحديد الأهداف القطاعية التفصيلية. وتحديد دور كل من القطاعين العام والخاص فى تنفيذ الرؤية.

فى الدولة (للقطاعين العام والخاص).

وينبغـى الوصول إلى تحديد واختيار رؤية واقعية تسـتند إلى نتائج تقييم الوضع الراهن لحالـة الاقتصـاد الوطنـى، على أن تكون هـذه النتائج صائبة ومتسـقة وقادمة من رصد وتحليـل لحقيقة الوضع الراهن. ويجب أن تسـتند الرؤية المسـتقبلية أيضـاً، والتى يتم اختيارهـا وتحديدها إلى آراء ووجهات النظر الفنية والعمليـة وجهود الوزارات والجهات الحكوميـة والقطـاع الخاص ومؤسسـات المجتمع المتخصصة. ومن المهم بلـورة اتفاق عام على رؤية مسـتقبلية مبنية على رؤى قطاعية شـاملة متسـقة، تُتخذ - كأساس - لإعداد اسـتراتيجية التنمية بعيدة المدى. كما يجب أن تحظى الرؤية التى يتم التوصل إليها بقوة الدفع الايجابية والمسـاندة الوطنية من قبل القيادة السياسية العليا للدولة، لكونها تعكس تطلعات الأمة كلها.

وهـذا يتطلـب، بالضـرورة خلال إعداد تفاصيـل الرؤية ووضع الأهـداف - البحث والتفكير الجدى حول المشكلات والتحديات والقضايا والتوقعات المتعلقة بالاقتصاد الوطنى والقطاعات، وذلك فى إطار شامل ومتكامل[1].

بمعنى، من الضرورى أن تتمخض ندوة (أو مؤتمر) الرؤية المستقبلية عما يأتى :

(أ) إصـدر أولى يتضمـن صياغة رؤية مسـتقبلية لمصر، مع تحديـد الأهداف الوطنية (الأهداف العامة).

(ب) تحديد رؤى قطاعية عديدة ومتنوعة خلال الندوة أو المؤتمر.

(جـ) الاجماع حول رؤية مستقبلية لتطوير وتحديث الاقتصاد المصدرى - تُتخذ كأساس لاستراتيجية التنمية بعيدة المدى.

(د) بمجرد الاتفاق حول الرؤية المستقبلية يجب تقديم المزيد من التفاصيل حول معنى

(١) بشـأن تحديد المشـكلات والتحديات الاسـتراتيجية (اقتصادية، سياسـية، اجتماعية، علمية،..) والقضايا والتوقعات المتعلقة بالاقتصاد الوطنى، فى إطار شامل متكامل.. قد يقترح عقد ندوة علمية مفتوحة أو مؤتمر موسع بشأنها وليكن موضوع هذه الندوة أو المؤتمر هو (الرؤية المستقبلية للاقتصاد المصري) تطرح فيها الدراسات والأبحاث والأوراق حول الرؤى الوطنية والقطاعية المحتملة، للمناقشات والتقييم والتحليل، تشارك فيه جهات القطاع الحكومى وقطاع الأعمال العام وهيئات ومؤسسـات القطاع الخاص، ومراكز البحوث، للقيام بأبحاث ودراسـات مسـتفيضة جادة على مسـتوى الاقتصاد الكلى والقطاعات، تتسم بالشمولية والتكامل والتعمق، من أجل تحديد الأهداف الوطنية على أن تعرض البحوث والدراسـات للنقاش والتحليل خلال جلسـات الندوة أو المؤتمر، على أساس محاور محددة، يتم صياغتها وتضمينها فى الدعـوة للمؤتمر أو للندوة. وبحيث تكون هذه الأبحاث والدراسـات وما يتـم التوصل إليه من تصورات من خلال النقاش والحوار... أساساً منهجياً لإعداد وصياغة الرؤية المستقبلية وأيضاً إعداد استراتيجية التنمية بعيدة المدى لمصر.

كل عنصر من عناصرها من الناحية العملية.

ومـن الجوانب الهامة التى يجب وضعها فى الاعتبار، هى التغيرات الهيكلية المتوقعة والأهداف المحددة، لكل قطاع.

(هـ) قيام مجموعات عمل تشـكل من (خبراء الاقتصاد والتخطيط والمال، والاسـتثمار والصناعـة، والتعليم والعلوم وقطاعات الزراعة، والبيئة، والسـياحة..) بإعداد الأهداف المحـددة فـى إطار كل هدف عام، بحيث يصبح الهدف العـام أكثر تفصيلاً من الناحية الكمية والإطار الزمنى[1].

ويجب أن يعتمد النمو المستقبلى لمصر – بصفة أساسية – على النمو الذاتى المستند إلى العوامل الداخلية ويجب أن يكون النمو المسـتهدف الذى يسـتند فيه النمو الاقتصادى إلى المهارات عالية المسـتوى والمعرفة والابتكار والتحديث والتطوير وأنشـطة القطاع الخاص.. بمثابة نقاط تركيز ومحاور رئيسـية فى جميع الأبحاث والمناقشـات، هذا يسـتلزم بالطبع حشد كافة الجهود لتوفير البيئة الملائمة لذلك.

تتطلب مرحلة ما بعد إصدار الرؤية المستقبلية لمصرة تشكيل مجموعات عمل من الخبراء والمتخصصين على مسـتوى عالٍ مـن الكفاءة والخبرة، تضم هـذه المجموعات ممثلين من الجهات الحكومية وأعضاء من هيئات ومؤسسـات القطاع الخاص والمؤسسات الكاديمية.. بهـدف تحليل وتفصيل كل عنصر من عناصر الرؤية المسـتقبلية إلى أهداف عامة وأهداف محددة، مع الأخذ فى الحسـبان كافـة القيود، والقضايا والفـرص. ويهدف هذا الإجراء إلى إعداد الاسـتراتيجية بعيدة المدى بصورة واضحـة داخل الوزارات والأجهزة الحكومية وجهات التنمية الأخرى. مجموعات العمل المشـار إليها يمكن تشـكيلها فى إطار العديد من المحاور الأساسـية، منها على سـبيل المثال المحاور التالية؛ النمو الاقتصادى المستدام

(١) قامت الحكومة الماليزية فور إعلان الرؤية المسـتقبلية بتنظيم ندوة وطنية شـارك فيها خبراء وعلماء من القطاعين العـام والخاص والمؤسسـات الأكاديمية ومراكز البحوث، بهـدف بحث وفهم الأفكار والمفاهيـم المتضمنة فى الرؤية، وتحديـد ومناقشـة القضايا والمشـكلات التى تـبرز من خلال تنفيذ الرؤية، وإيجاد فهم مشـترك حـول الرؤية بهدف تحديد الدعم الوطني. وتركزت النتيجة الرئيسـية لتلك الندوة الوطنية فى توضيح أهداف الرؤية ٢٠٢٠م، فعلى سـبيل المثـال، فـى مجال الاقتصاد، اتضح أنه من الضرورى، لكـى تكون الدولة فى عداد الدول المتقدمة، مطلوب مضاعفة الناتج المحلى الإجمالى كل عشر سنوات بمعدل نمو سنوى متوسط (٧٪)، ولتحقيق مثل هذا المعدل من النمو، يتطلب الأمـر بذلـك جهود جبارة لإحداث تحول فى الاقتصـاد، مع الأخذ فى الاعتبار مدى امكانية تحقيق ذلك واقعياً وأيضاً السياسات والاستراتيجيات المطلوبة فى هذا الصدد. لذلك تم إعداد أهداف واضحة لتحقيق عملية التحول.

والتنويع الاقتصادى، دور القطاع الخاص والتحديات التى تواجه زيادة الاستثمار الخاص، القضايا الصناعية والبحث العلمى، السكان وقضايا العمل وإيجاد الفرص الوظيفية، الانتاجية والقدرات التنافسية، إمكانات نمو قطاعات التنمية والتحول الهيكلى، القيم والثقافة والبيئة. إن تحليل عناصر الرؤية المستقبلية فى إطار محاور ونقاط تركيز محددة، من شأنه إتاحة تحليل جيد للقضايا الأساسية وإمكان صياغة وإعداد إطار عمل يُمكِّنْ الحكومة من القيام بإعداد الاستراتيجيات بعيدة المدى اللازمة لتحقيق الرؤية المستقبلية التى يتم التوصل إليها.

وعلى سبيل المثال، فى مجال النمو الاقتصادى المستدام والتنويع الاقتصادى. يمكن أن تتضمن عناصر هذا المحور، تحديد مصادر جديدة للنمو الاقتصادى، ونطاق التنويع الاقتصادى، وما ينبغى عمله من أجل إحداث تحول حقيقى فى الاقتصاد، ومن أجل ذلك يتعين بحث وإعداد بدائل وسيناريوهات عديدة لاحتمالات النمو على المدى البعيد إستناداً إلى الافتراضات المختلفة لهيكل قطاعات التنمية المناسب (أو المطلوب) للاقتصاد الوطنى.

ويجب إعداد إطار عمل الاقتصاد الكلى للرؤية بعيدة المدى لتوضيح الوضع المتوقع (المطلوب) للاقتصاد المصرى فى نهاية الفترة الزمنية المحددة، ولتكن نهاية عام ٢٠٢٠م أو ٢٠٢٥م أو ٢٠٣٠م أو تاريخ آخر. ويتطلب ذلك إعداد واستخدام نماذج لمحاكاة الأوضاع المستقبلية. فمثلاً، بالإمكان إجراء محاكاة لمتوسط دخل الفرد (المرغوب فيه) كدليل (للاسترشاد به) لتحديد معدلات النمو الاقتصادى المطلوبة (المستهدفة) فى ظل معدلات النمو السكانى المختلفة. كما يتضمن إطار العمل الاقتصادى الكلى تقييماً للمدخرات المتاحة والمتطلبات الاستثمارية اللازمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادى أعلى على المستوى الكلى وعلى المستوى القطاعى، بهدف التخطيط لقطاعات نمو جديدة وبالطبع، يجب أن يتضمن التقييم الذى تضطلع به مجموعة الخبراء المتخصصين فى هذا المجال الجوانب المتعلقة بميزان المدفوعات والمالية العامة، مع أهمية التركيز على، كيف يمكن أن ينهض الاقتصاد المصرى من حالته الراهنة إلى الوضع الذى تتصوره الاستراتيجية بعيدة المدى (مرحلة التنمية التى يقود الاقتصاد خلالها عناصر التحديث والتجديد والابتكار).

ويجب الأخذ فى الاعتبار أهمية استناد توقعات النمو المستقبلية إلى تحليل وتقييم دقيق للوضع الراهن، وخاصة اتجاهات النمو فى الفترة الماضية، والموارد التى يمكن حشدها.

كما يجب أن تركز سياسات استراتيجية التنمية بعيدة المدى وخطط التنمية الخمسية، فى اتجاه تحقيق نمو مستدام. وأن الجانب الأساسى فى ذلك، هو؛ انتقال استراتيجية النمو «Growth Strategy» من اعتمادها على المدخلات «Input-Driven» إلى نمو يستند إلى المعرفة «Knowledge-Driven» وذلك بغرض تحسين نمو الناتج «Output Growth» وتسريع التحولات الهيكلية داخل قطاعات التصنيع والخدمات. ولغرض تحسين والارتقاء بمستوى تنافسية الاقتصاد المصرى، فإن جوانب أساسية هامة يجب التركيز عليها تشمل زيادة الانتاجية وتحسين الكفاءة من خلال تطوير الموارد البشرية، وتشجيع أنشطة البحث العلمى، والاستفادة القصوى من أحدث التقنيات خاصة فى مجال تقنيات الاتصالات والمعلومات والتحديث التقنى الصناعى.

ويجب تركيز جهود الحكومة فى تشجيع استقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر «FDI»، خاصة فى التكنولوجيا الرفيعة فى مجال التصنيع «In high Technology Manufacturing»، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات «ICT»، والطاقة «Energy»، والأنشطة الاستراتيجية الأخرى. مع أهمية تضمين استرايجية التنمية بعيدة المدى وخطط التنمية الخمسية، ضرورة تكثيف الجهود فى اتجاه تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد قائم على المعرفة «Enhancing Efforts to Develop a Knowledge-based Economy»، وبما يساير الاتجاه العالمى. والمثال الواضح فى هذا الخصوص كل من الاقتصاد الماليزى والاقتصاد الهندى والاقتصاد الصينى.

الفصل الخامس

أهم التوجهات الأساسية الداعمة لإعداد ووضع رؤية مستقبلية لتطوير وتحديث الاقتصاد المصرى

أولاً: مقدمة أساسية:

مع تزايد العولمة الاقتصادية وتحرير المبادلات الدولية فى اقتصاد عالمى يزداد انفتاحًا وتكاملاً.. ومع التحولات المتسارعة التى ظهرت منذ العقد الماضي، والتى أدت إلى تطورات جذرية فى النظام الاقتصادى والمالى والتجارى العالمي، وبروز التكتلات الاقتصادية والتجارية، وإنشاء منظمة التجارة العالمية.. مما أدى إلى تحولات غير مسبوقة فى انتشار المنافسة وشراستها على المستوى العالمى، وحدوث تغيير جذرى فى طريقة تفكير المجمعات وأسلوب حياتها وممارستها لأعمالها.

ومع الإخفاقات والتشوهات التى أصابت الاقتصاد العالمى منذ ما قبل الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن الماضى، مرورًا بالأزمات الاقتصادية فى اقتصادات أمريكا اللاتينية والاقتصادات الآسيوية، والكوارث المالية التى أصابت مؤسسات التمويل العالمية فى الاقتصادات المتقدمة، والإنهيارات المالية التى حدثت مؤخرًا، وأزمات وقضايا الطاقة والغذاء على المستوى العالمى.

ومع تفجر الأزمة المالية العالمية فى النصف الأول من عام ٢٠٠٨م، وتداعياتها التى ضربت جوانب الاقتصاد الحقيقى، بما فيه الاقتصاد المصرى والاقتصادات العربية الأخرى.. مع ما تكشف من خلل فى نظم الرقابة المالية العالمية.

ومع ما تمخض عنه النظام الاقتصادى العالمى حاليًا من سلبيات ومشكلات وقضايا، ألقت بظلالها على مسيرة النمو والتنمية فى الاقتصاد العالمى.. حيث الفساد وتوغله فى شرايين الاقتصادات العالمية، ضخامة الديون والإنهيارات المالية المتتالية عالميًا، تفجر أزمة الغذاء عالميًا وتوقع الضغوط على الفقراء وتزايدها فى المستقبل، الإجراءات والسياسات التى تنتهجها بعض الاقتصادات الصناعية الكبرى وبعض الاقتصادات الناهضة والتى تتركز فى الحمائية التجارية والتمييز فى التجارة الدولية.

ومع فشل الرأسمالية العالمية فى احتواء الآثار السلبية المدمرة التى صاحبت تفجر الأزمة المالية العالمية فى النصف الأول من عام ٢٠٠٨.

فقد بات الأمر مُلحًا.. إلى الحاجة لوضع برنامج عمل يتضمن أسس وتوجهات يجب العمل بها فى صناعة السياسة الاقتصادية المستقبلية للاقتصاد المصري.

لقد تنبهت اقتصادات عديدة منها على سبيل المثال الاقتصاد الماليزى، والاقتصاد الوطنى السعودى، والاقتصاد التركى، لأهمية تطوير وتحديث نظم وسياسات اقتصاداتها.. حيث شرعت السلطات القائمة على شئون الاقتصاد والمال والاستثمار فيها، منذ أكثر من (١٠) عشرة سنوات فى وضع الرؤية المستقبلية لاقتصاداتها، ويجرى تنفيذ الاستراتيجيات الاقتصادية بعيدة المدى التى وضعت ويتم تقييمها، وحققت نجاحات ملموسة فى مسيرة النمو والتنمية لشعوبها.

ثانيًا: أهمية إعداد استراتيجية طويلة المدى للنهوض بالاقتصاد المصري:

ولأننا جميعًا ندرك – فى المرحلة الراهنة – مدى خطورة بعض أهم التداعيات التى صاحبت الأحداث الراهنة لمسيرة الاقتصاد الوطنى.. تلك التداعيات التى كشفت العديد من السلبيات والمشكلات التى تُؤلم وتُوجعْ جوانب الاقتصاد الوطنى.. سواءً من حيث خروج بعض الأموال والثروات، وتوقع توقف نشاط التشغيل – ولو جزئيًا – فى بعض قطاعات الإنتاج وقطاعات الخدمات، وتعثر الاستثمار الكلى (الأجنبى المباشر، والمحلى).. مما يُحدِث أثر سلبى على الصادرات المصرية للأسواق العالمية، وما يترتب عليه من تزايد الخلل فى الميزان التجارى.. وارتفاع معدلات البطالة مما يؤثر على مسيرة الاقتصاد الوطنى.

كل هذا.. أدى بنا إلى أن نشعر بجسامة مشاكلنا الاقتصادية التى تواجهنا فى كافة مجالات الاستثمار والإنتاج والتمويل وفى الأسواق والتجارة الدولية، وأوضاعنا وظروفنا الاقتصادية والاجتماعية.

وكل هذا، أدى بنا، أيضًا، أن ندرك بحس عميق ما يجرى وأسبابه فى الشأن الاقتصادى العالمى وفى منطقتنا.. وألاّ نقنع بترديد خطط وأوضاع قد لا تتناسب وحجم المشكلة وظروفنا، فأمامنا بطالة نرزح تحت أثقالها.

ومعظم المؤشرات الاقتصادية التى تصدرها مختلف المنظمات والهيئات الدولية، بل والتى تصدر عن الجهات المحلية.. يستدل منها أن الشأن الاقتصادى المصرى، يحتاج

إلى جهود جبارة حقيقية على كافة المستويات للنهوض والصعود إلى أعلى بين الاقتصادات الناهضة واللحاق بركب الاقتصادات المتقدمة.. ويرتكز هذا – فى الأساس إلى توفير قاعدة قوية متكاملة للعلوم والتقنية والبحث العلمى. مع التأكيد على أهمية التوجه القوى وتكثيف الجهود فى اتجاه تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد مبنى على المعرفة (اقتصاد تقوده المعرفة)، وبما يساير الاتجاه العالمى.

وبالقطع.. فإن هذا الأمر يتطلب جهودًا شاملة متكاملة، تتم فى إطار صياغة رؤية مستقبلية تُتّخذ كأساس لوضع استراتيجية التنمية بعيدة المدى للاقتصاد المصرى.. استنادًا إلى رصد حقيقى وتقييم شامل للوضع الراهن للاقتصاد الوطنى.

لقد بات الأمر مُلِحًا إلى الحاجة للتوصل، بداية، إلى إعداد «رؤية مستقبلية للاقتصاد المصرى» يتم إعدادها استنادًا إلى دراسات مستفيضة وعقد العديد من ورش العمل المتخصصة.. يشارك فيها بفاعلية، الجهات الحكومية المختصة، ومؤسسات وهيئات القطاع الخاص، والخبراء المتخصصين المصريين والدوليين، ومؤسسات ومراكز البحث العلمى والجامعات المصرية..

وبحيث ينطلق البدء فى إعداد صياغة «الرؤية المستقبلية» استنادًا إلى قرار السلطة والقيادة العليا فى الدولة، بإعداد «استراتيجية طويلة المدى للاقتصاد المصرى». وبحيث تتناول الدراسات (التى يسهم فى إعدادها الجهات المشار إليها).. جميع محاور الاقتصاد المصري، وجميع قطاعاته الرئيسية والقطاعات الفرعية المكونة لها.

ومع التأكيد على أهمية أن تتسم التوجهات المستقبلية للاقتصاد المصرى.. بالبعد عن الفكر والوصفات التقليدية التى ثبت فشل نتائج تطبيقها على مدار العقود الماضية فى العديد من الاقتصادات العالمية.

ثالثًا: بعض الجوانب الأساسية الداعمة لإعداد رؤية مستقبلية لتطوير وتحديث الاقتصاد المصرى:

تشير جوانب التحليل والتقييم الموضحة فى فصول هذا البحث، إلى تأخر الاقتصاد الوطنى المصرى فى العديد من المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، والاستثمار، والتنافسية على المستوى العالمى.. الأمر الذى أدى إلى وقوع الاقتصاد المصرى فى مرحلة التنمية الاقتصادية

التـــى تقع ما بين مرحلـــة الاقتصاد الذى تقـــوده العوامل. ومرحلة الاقتصـــاد الذى تقوده عناصر الكفاءة.

وبغرض تســـريع انتقال الاقتصاد المصرى إلى مرحلة التنمية التى يقود الاقتصاد خلالها عناصـــر الكفاءة.. تمهيـــدًا للانتقال إلى مرحلة التنمية (مرحلـــة التنمية المتقدمة) التى يقود الاقتصـــاد خلالها عناصـــر التحديث والتجديد والابتكار.. وذلك بنهاية فترة اســـتراتيجية التنميـــة بعيدة المـــدى التى يتم تحديدها من خلال إعداد رؤية مســـتقبلية لتطوير الاقتصاد المصرى.

ســـنورد فيما يلى بعض عناصر التوجهات الاســـتراتيجية للنهـــوض بالاقتصاد الوطنى المصرى بين الاقتصادات العالمية الناهضة واللحاق بركب الاقتصادات الصناعية المتقدمة.

على اعتبار أن النهوض بالتعليم العالى والتدريب التقنى الفعَّال، وتحســـين نوعية نظم التعليـــم وكفاءته. وتطوير عمليات إنتاجية أكثر كفـــاءة فى قطاعات التصنيع والخدمات.. تشـــكل بعض أهم العناصر اللازمة للانتقال الكامل للاقتصاد الوطنى إلى المرحلة الاقتصادية التى يقود الاقتصاد خلالها عناصر الكفاءة.. لـذا، يتركز التوجه الاســـتراتيجى، هنا فى؛ صياغة رؤية اســـتراتيجية مســـتحدثة (جديـــدة) متكاملة الأبعاد، لتطوير الموارد البشـــرية الوطنيـــة بحيث يتم تطويـــر وبناء قاعدة بيانات متكاملة عن الموارد البشـــرية فى الاقتصاد المصرى فى إطار بناء رؤية استراتيجية متكاملة لتطوير الاقتصاد المصرى.

وأن يســـتند فى تطوير وإعداد هذه الاســـتراتيجية إلى الرصد الحقيقى المتكامل والتقييم الفعَّال للقدرات والخـــبرات والكفاءات الوطنية فى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. مع الأخـــذ فى الاعتبـــار جميع العناصر والمتغيرات الواجب التركيـــز عليها فى إعداد وصياغة اســـتراتيجية تطوير الموارد البشـــرية الوطنية ومع أهمية المشاركة الفاعلة لمختلف الجهات والهيئات والمؤسســـات الوطنية فى إعداد «اســـتراتيجية مســـتحدثة جديدة لتطوير الموارد البشرية».

على اعتبار أن الاســـتثمار الأجنبى المباشـــر، يجلب – خلافًا لرأس المال – العديد من المدخلات الصناعية، مثل التقنيات المتطورة، والمهارات والخبرات المتقدمة عالية المستوى، وأحدث فنـــون الصناعة، وطرق التصنيع المســـتحدثة والتقنيات الإداريـــة، وتعزيز القدرة على النفاذ إلى الأســـواق الدولية. وعلى اعتبار أن الاســـتثمارات الأجنبية هى أحد العناصر الأساسية التى تقود المنافسة على المستوى العالمى.

من هذا المنطلق تأتى أهمية وضع استراتيجية طويلة المدى لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية تستند – فى الأساس – إلى رصيد حقيقى وتقييم فعَّال لأداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة.. ضمن استراتيجية استثمارية شاملة لمصر، وذلك فى إطار رؤية مستقبلية واستراتيجية للتنمية بعيدة المدى للاقتصاد الوطنى.

وعلى هذا الأساس يقترح صياغة استراتيجية طويلة المدى لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الاقتصاد الوطنى بحيث ترتكز على الجوانب الأساسية التالية:

(أ) الترابط القوى بين سياسات الاستثمار الأجنبى المباشر والسياسات الاقتصادية والصناعية فى إطار رؤية مستقبلية واستراتيجية للتنمية بعيدة المدى للاقتصاد المصرى ويتم إعدادها ويتم التعامل معها حتى نهاية فترة تتحدد ضمن عناصر الرؤية المستقبلية.

(ب) نظرًا لما تُشير إليه الدراسات الدولية فى هذا الخصوص، بأنه لتحقيق زيادة وتحسين الاستثمار الأجنبى المباشر والحصول على الفوائد والمزايا العديدة المستهدفة منه.. فإنه يلزم فى الأساس تطوير وبقوة القدرات الصناعية والتكنولوجية.

وعلى هذا، فإنه يجب تطوير الصناعة المصرية ضمن تطوير اقتصاد مبنى على المعرفة The Knowledge – Based Economy، والذى يرتبط فى الأساس بالصناعات القائمة على المعرفة «The Knowledge-Based Industries»، بحيث يتم تطوير التقنيات الصناعية رفيعة المستوى بما يؤدى إلى تعزيز المنافسة للمنتجات الصناعية المصرية لمواجهة العولمة والتحرر الاقتصادى، واستقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر.

(جـ) توجيه الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الأنشطة المستندة إلى كثافة المعرفة «Knowledge – Intensive Activities»، وإلى الأنشطة التى تؤدى إلى تحسين الصادرات من السلع والخدمات. وخاصة صادرات التكنولوجيا الرفيعة بحيث ترفع نسبة صادراتها إلى صادرات المصنوعات.

(د)استقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر يجب أن يتم وفق ضوابط محددة فى إطار اتفاقيات الاستثمار الدولية ومع تحقيق الأهداف المتوخاة من هذا الاستثمار.

(هـ) أهمية قياس مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى تعميق المفاهيم المرتبطة بالتنمية الشاملة والمستدامة التى تربط البعدين الاقتصادى والاجتماعى والتنمية الإنسانية فى إطار المعايير الدولية.

ويجب الأخذ فى الاعتبار أن يتم رصد توجهات الاستثمار الأجنبى المباشر وحساب العوائد والفوائد المستهدفة منه.

(و) الأخذ فى الاعتبار أن أهم ما تحدثه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هو نقل التقنية التى تؤدى إلى تحسن نمو الإنتاجية والذى يمكن أن يتم – بشكل أساسى – من خلال اتفاقيات الاستثمار الدولية، إضافة إلى تحسين القدرات التنافسية للاقتصاد الوطنى فى الأسواق العالمية.

على اعتبار أن انتقال الاقتصاد المصرى إلى مرحلة التنمية الاقتصادية التى يقود الاقتصاد خلالها عناصر التحديث والتجديد والابتكار.. مرورًا بمرحلة التنمية التى يقود الاقتصاد خلالها عناصر الكفاءة.. يتطلب بالضرورة تطوير القدرة على التنافس فى السوق العالمى بإنتاج منتجات جديدة مستحدثة تتصف بصفة التفرد والنوعية العالية.. لذا، يتركز التوجه الاستراتيجى، هنا، فى توفير وبناء قاعدة قوية متكاملة للعلوم والتقنية والبحث العلمى، وبحيث يستند إعداد وصياغة هذا التوجه الاستراتيجى على الرصد والتقييم الحقيقى الفعَّال لواقع البحث العلمى فى إطار استراتيجية متكاملة للعلوم والتقنية. ومع الأخذ فى الاعتبار تحديد، بدقة المسار المستهدف لتطوير القدرات العلمية والتقنية والمعرفة فى الاقتصاد المصرى.

ومع ضرورة التركيز فى هذا التوجه الاستراتيجى على بناء القدرات الوطنية بالتكامل مع إعداد وتنفيذ استراتيجية طويلة لتطوير الموارد البشرية على المستوى الكلى والقطاعي.

ومع التأكيد هنا على أهمية التوجه القوى وتكثيف الجهود فى اتجاه تحويل لاقتصاد الوطنى المصرى إلى اقتصاد مبنى على المعرفة (اقتصاد تقوده المعرفة)، بغرض الانتقال إلى مرحلة التنمية التى يقود الاقتصاد خلالها عناصر التحديث والتجديد والابتكار.

خبير اقتصادى

دكتور / أبو هنطش عبد المجيد أحمد

عضو مجلس الإدارة للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع

E-mail:huntesh_3@hotmail.com

الجداول المستخدمة في التحليل:

جدول رقم (١)

مؤشرات اقتصادية أساسية للاقتصاد المصري

خلال الفترة (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٢ م)

المؤشرات / السنوات		٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
تقديرات عدد السكان (منتصف الأعوام)	(مليون نسمة)	٧٢,٠١	٧٣,٦٤	٧٥,١٩	٧٦,٩٢	٧٨,٦٩	٨٠,٥١	٨٢,٣١
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	(بليون جنيه)	٥٨١,١	٧١٠,٤	٨٥٥,٣	٩٩٤,١	١١٥٠,٦	١٣٠٩,٩	١٤٧٥,٣
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (بكلفة عوامل الإنتاج)	(بليون جنيه)	٦٦٣,٣	٧١٠,٤	٧٦١,٤	٧٩٦,٨	٨٣٧,٨	٨٥٤,٠	٨٧٣,١
الإيرادات العامة (الفعلية) (*).	(بليون جنيه)	١٥١,٣	١٨٠,٢	٢٢١,٤	٢٨٢,٥	٢٦٨,١	٢٦٥,٣	٣٠٣,٦
المصروفات العامة الفعلية	(بليون جنيه)	٢٠٧,٨	٢٢٢,٠	٢٨٢,٣	٣٥١,٥	٣٦٦,٠	٤٠١,٩	٤٧١,٠
فائض/ عجز الميزانية العامة (-)	(بليون جنيه)	(٥٦,٥)	(٤١,٩)	(٦٠,٩)	(٦٩,٠)	(٩٧,٩)	(١٣٦,٦)	(١٦٧,٤)
نسبة فائض/ عجز الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	(%)	(٩,٧)	(٥,٩)	(٧,١)	(٧,٠)	(٨,٥)	(١٠,٤)	%١١,٣

(*) سنوات مالية .

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوي، سبتمبر ٢٠١٢، وزارة التخطيط – القاهرة – جمهورية مصر العربية – مصر في أرقام ٢٠١٣ – مارس ٢٠١٣.

جـــدول رقـــم (٢)

الدين العام المحلي والدين الخارجي ونسبته إلى الناتج الإجمالي (•)

للاقتصاد المصري للسنوات (٢٠١٠/٢٠١١ ، ٢٠١١/٢٠١٢)

البيـــــان / في نهاية يونيو		٢٠١١	٢٠١٢	نسبة التغيير (%)
إجمالي الدين العام المحلي	(بليون جنيه)	٩٣٢,٥	١١٢٩٠,٠	٢١,٠
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	(%)	٦٨,٠	٧٣,٢	
صافي الدين العام المحلي	(بليون جنيه)	٧٤١,٣	٩٣١,٠	٢٥,٦
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	(%)	٥٤,١	٦٠,٤	
إجمالي الديـــن الخارجـــــي	(بليون دولار)	٣٤,٩	٣٤,٤	(١,٤)
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	(%)	١٥,٤	١٣,٥	

(•) **المصدر**: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – مصر في أرقام (٢٠١٣) ، مارس ٢٠١٣.

جـــدول رقـــم (٣)

النمو الحقيقي للاقتصاد المصري وبعض الاقتصادات النامية الأخرى والاقتصادات الناهضة (•)

للسنوات (٢٠٠٥ ــ ٢٠١٢) والمتوقع للسنوات (٢٠١٣ – ٢٠١٤)

(%)

السنـــوات / الاقتصادات	فـعـلـــــي								متوقـــــع	
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الصين	١١,٣	١٢,٧	١٤,٢	٩,٦	٩,٢	١٠,٤	٩,٣	٧,٨	٨,٠	٨,٢
الارجنتين	٩,٢	٨,٥	٨,٧	٦,٨	٠,٩	٩,٢	٨,٩	١,٩	٢,٨	٣,٥
الهند	٩,٠	٩,٤	١٠,١	٦,٢	٥,٠	١١,٢	٧,٧	٤,٠	٥,٧	٦,٢
تركيا	٨,٤	٦,٩	٤,٧	٠,٧	(٤,٨)	٩,٢	٨,٥	٢,٦	٣,٤	٣,٧
ماليزيا	٥,٠	٥,٦	٦,٣	٤,٨	(١,٥)	٧,٢	٥,١	٥,٦	٥,١	٥,٢
المملكة العربية السعودية	٧,٣	٥,٦	٦,٠	٨,٤	١,٨	٧,٤	٨,٥	٦,٨	٤,٤	٤,٢
مصر (••)	٤,٥	٦,٨	٧,١	٧,٢	٤,٧	٥,١	١,٨	٢,٢	٢,٠	٣,٣
البرازيل	٣,٢	٤,٠	٦,١	٥,٢	(٠,٣)	٧,٥	٢,٧	٠,٩	٣,٠	٤,٠
الإمارات العربية المتحدة	٨,٦	٨,٨	٦,٥	٥,٣	(٣,٣)	٠,٩	٤,٩	٢,٣	٢,٨	٣,٧

(•) Intematianal monetary fund / April 2013 the world Econamic outlock.

(••) **ملاحظة:** تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – مصر في أرقام ٢٠١٣ إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعامي ٢٠١٠/٢٠١١، ٢٠١١/٢٠١٢ يبلغ حوالي (١,٩%) ، (٢,٢%).

جـــدول رقـــم (٤)

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للاقتصاد المصري مقارنة بالاقتصادات العربية الأخرى (•)

للسنوات (٢٠٠٥ – ٢٠١١)

(مليـــون دولار)

السنوات / اقتصادات (الدول)	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
المملكة العربية السعودية	١٢١٠٠	١٧١٤٠	٢٢٨٢٠	٣٨١٥٠	٣٢١٠٠	٢٨١١٠	١٦٤٠٠
الإمارات العربية المتحدة	١٠٩٠٠	١٢٨٠٠	١٤١٩٠	١٣٧٢٠	٤٠٠٠	٥٥٠٠	٧٦٨٠
لبنان	٣٣٢٠	٣١٣٠	٣٣٨٠	٤٣٣٠	٤٨٠٠	٤٢٨٠	٣٢٠٠
الجزائر	١٠٨٠	١٧٩٠	١٦٦٠	٢٥٩٠	٢٧٥٠	٢٢٦٠	٢٥٧٠
السودان	٢٣٠٠	٣٥٣٠	٢٤٣٠	٢٦٠٠	١٨٢٠	٢٠٦٠	١٩٤٠
الأردن	١٩٨٠	٣٥٤٠	٢٦٢٠	٢٨٣٠	٢٤١٠	١٦٥٠	١٤٧٠
عمان	١٥٤٠	١٥٩٠	٣٣٣٠	٢٩٥٠	١٥١٠	١١٤٠	٧٨٨
ليبيا	١٠٤٠	٢٠٦٠	٣٨٥٠	٣١٨٠	٣٣١٠	١٩١٠	٠٠٠
قطر	٢٥٠٠	٣٥٠٠	٤٧٠٠	٣٧٨٠	٨١٣٠	٤٦٧٠	(٨٧)
مصر	٥٣٨٠	١٠٠٤٠	١١٥٨٠	٩٥٠٠	٦٧١٠	٦٣٩٠	(٤٨٠)
باقي الاقتصادات العربية	٥٧١٠	١١٢٨٠	٩٩٧٠	١٢٦٥٠	٨٤٩٠	٧١٧٠	٧٢٥٠
إجمالي الاقتصادات العربية	٤٧٨٥٠	٧٠٤٠٠	٨٠٥٣٠	٩٦٢٨٠	٧٦٠٣٠	٦٥١٤٠	٤٠٧٣١
النسبة إلى إجمالي العالـــم	٤,٩	٤,٨	٤,١	٥,٤	٦,٣	٥,٠	٢,٧
إجمالي العالم	٩٨٢,٦٠٠	١٤٦٣,٤٠٠	١٩٧٥,٥٠٠	١٧٩٠,٧٠٠	١١٩٧,٨٠٠	١٣٠٩,٠٠٠	١٥٢٤,٤٠٠

الترتيب حسب القيمة في عام ٢٠١١

(•) World Investment Report, United Nation, New York and Geneva years (2011, 2012).

جـــدول رقـــم (٥)

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للاقتصاد المصري مقارنة ببعض الاقتصادات الناهضة (•)

للسنوات (٢٠٠٦ – ٢٠١١م) (بليـــون دولار)

السنوات / الاقتصادات (الدول)	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الصين	٧٢,٧	٨٣,٥	١٠٨,٣٠	٩٥,٠	١١٤,٧	١٢٤,٠
البرازيل	١٨,٨	٣٤,٦	٤٥,١	٢٥,٩	٤٨,٦	٦٦,٧
سنغافورا	٢٩,٣	٣٧,٠	١١,٨	٢٤,٤	٣٨,٦	٦٤,٠
الهند	٢٠,٣	٢٥,٥	٤٣,٤	٣٥,٦	٢٤,٢	٣١,٦
المملكة العربية السعودية	١٧,١	٢٢,٨	٣٨,٢	٣٢,١	٢٨,١	١٦,٤
تركيا	٢٠,٢	٢٢,٠	١٩,٥	٨,٤	٩,٠	١٥,٩
ماليزيا	٦,١	٨,٦	٧,٢	١,٥	٩,١	١٢,٠
كوريا	٤,٩	٢,٦	٨,٤	٧,٥	٨,٥	٤,٧
مصر	١٠,٠	١١,٦	٩,٥	٦,٧	٦,٤	(٠,٤٨٠)

الترتيب: حسب القيمة في عام ٢٠١١م،

(•) World Investment Report, United Nation, New York and Geneva years (2011, 2012).

جـــدول رقـــم (٦)
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الاقتصاد المصري
(FDI Inflows) ونسبته إلى رأس المال الثابت المحلي الإجمالي (FGC) (•)
للسنوات (٢٠٠٨ – ٢٠١١ م)

السنوات / البيـــان	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (FDI Inflows)	
	مليون دولار	النسبة إلى رأس المال الثابت المحلي الإجمالي (%)
٢٠٠٨	٩٤٩٥	٢٥,٨
٢٠٠٩	٦٧١٢	١٨,٩
٢٠١٠	٦٣٨٦	١٥,٨
٢٠١١	(٤٨٣)	(١,٢)

(•) UNCTAD: World Investment Report, United Nation, New York and Geneva (2011, 2012).

جـــدول رقـــم (٧)

تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الاقتصاد المصري (•)

(FDI Inward Stock) مقارنة ببعض الاقتصادات العالمية االناهضة والنامية

للسنوات (١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠١١)

(بليون دولار أمريكي)

السنـــوات / الاقتصادات	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١١
الصين	٢٠,٧	١٩٣,٣	٧١١,٨
البرازيل	٣٧,١	١٢٢,٣	٦٦٩,٧
سنغافورا	٣٠,٥	١١٠,٦	٥١٨,٦
الهند	١,٧	١٦,٣	٢٠١,٧
المملكة العربية السعودية	١٥,٢	١٧,٦	١٨٦,٩
تركيا	١١,٢	١٩,٢	١٤٠,٣
كوريا	٥,٢	٤٣,٧	١٣١,٧
ماليزيا	١٠,٣	٥٢,٧	١١٤,٦
الإمارات	٠,٨	١,١	٨٥,٤
مصر	١١,٠	٢٠,٠	٧٢,٦

الترتيب حسب القيمة في عام ٢٠١١

(•) مرجع سبق ذكره بالجدول رقم (٦).

جـــدول رقـــم (٨)
متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية ومن الناتج المحلي الإجمالي
لبعض الاقتصادات العالمية الناهضة والاقتصاد المصري للعـــام (٢٠١٠م)

البيان / الاقتصادات	متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية (•) (MVA) Per Capita (دولار أمريكي / أسعار ثابتة)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (••) (GDP) Per Capita	
		القيمـــة (دولار أمريكي / أسعار جارية)	الترتيـب بين الاقتصادات العالمية
الإمارات العربية المتحدة	٣٨٧١	٥٩٧١٧	٥
سنغافـورا	٨١٩٨	٤٣١١٧	١٣
كوريـــا	٤٧٨٣	٢٠٥٩١	٣٥
المملكة العربية السعودية	١١٥٧	١٦٩٩٦	٣٨
تركـيـا	١٠١٣	١٠٣٩٩	٥٩
ماليـزيا	١٤٢٧	٨٤٢٣	٦٢
الصـين	٨٢٠	٤٣٨٢	٨٠
مصـــر	٣٦٢	٢٧٨٩	١٠٢

الترتيب بين ١٤٤ اقتصادات عالمية

(•) UNIDO Statistics/ International Comparisons: of industrial Performance (2012)
(••) International Montry Fund (IMF), World Economic: outlook Database (2011)

المراجع

(1) The World Ecoomic Forum: The Global competitiveness Report (GCR), 2010/ 2011, 2011/ 2012.

(2) UNCTAD: World Investment Report, United Nations, New York and Geneva, 2010/ 2011, 2011/ 2012.

(3) UNDP: Human Development Report, 2012/ 2011.

(4) UNIDO: Industrial Development Report, 2009.

(5) UNIDO: International comparisos of Industrial performance, 2011.

(١) جمهورية مصر العربية – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى، ٩/ ٢٠١٢ – ومصر فى أرقام ٢٠١٣.